https://doi.org/10.61353/ma.0170181

التعديلات الدستورية وأثرها على دول الربيع العربي: مصر أنموذجاً

م. رشا ظافر محي الدين
كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين
dr.rashadhafir@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2024/1/2 تاريخ ارجاع البحث 2024/1/15 تاريخ قبول البحث 2024/6/8

يُعد التعديلُ الدستوري أحد آليات الإصلاح السياسي؛ لأنَّه يحقق الإطار والأساس التنظيمي لإصلاح نظام الدولة، بما يضمن تكيفه مع كافة المتغيرات، وتطوير أنظمته وأساليب سياسته وفقاً لتطور الاحتياجات والمتطلبات. فالدستور هو الأساس لكل دولةٍ، وهو ينظم شكل الحكم ويراقب الحقوق الأساسية، ويضمن التوازن بين السلطات الثلاث السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وتكمنُ أهميةُ التعديل الدستوري للنظام الاجتماعي للدولة من خلال تحقيق الانسجام بين أحكام الدستور والظروف الاقتصادية المعاصرة بما يتيح حرية اختيار الاتجاه الاقتصادي للدولة في إطار الحفاظ على حرية النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وضمان حق التملك بكافة أشكاله وحماية حقوق العمل. ويضمن لكل جيل حرية اختيار النظام الاقتصادي الذي يستجيب للتطورات الجديدة في الحياة العامة حتى لا تقف أحكام الدستور عائقاً أمام هذا التطور الذي يفرضه واقع الحياة.

الكلمات المفتاحية: الدستور، التعديلات الدستورية، مصر، المستوى الوطني، المستوى الدولي.

Constitutional amendment is one of the mechanisms of political reform because it achieves the framework and organizational basis for reforming the state system in a way that ensures its adaptation to all variables and the development of its systems and policy methods in accordance with the development of needs and requirements. The constitution is the basis for every state, and it regulates the form of government, monitors basic rights, and ensures the balance between the three authorities: the legislative authority, the executive authority, and the judicial authority. The importance of constitutional amendment for the state's social system lies in achieving harmony between the provisions of the constitution and contemporary economic conditions, allowing freedom to choose the economic direction of the state within the framework of preserving freedom of economic activity and social justice, guaranteeing the right to ownership in all its forms, and protecting labor rights. It guarantees every generation the freedom to choose the economic system that responds to new developments in public life so that the provisions of the constitution do not stand as an obstacle to this development imposed by the reality of life.

Keywords: Constitution, Constitutional Amendments, Egypt, National Level, International Level.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

أولاً: موضوع البحث:

تؤثرُ التعديلاتُ الدستورية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، لأنَّها جاءت من أجل تحقيق العدالة، ومنح الحقوق والحريات لأفراد المجتمع، والتعديل الدستوري يعد من المبادئ الثابتة لأي دولة؛، لكون النظام الدستوري؛ فلابد انْ يكونَ مواكباً لقانون التطور المستمر من خلال ايجاد تنظيم خاص يجب اتباعه لتعديل القواعد الدستورية، خاصة وانها انعكاس للأوضاع السائدة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في المجتمعات العربية، فهي تؤثر وتتأثر به، لذلك بات لزاما بأن تكون القواعد الدستورية خاضعة للتغييرات والتطورات المختلفة التي تصاحب وجود هذا المجتمع، من خلال اجراء تعديلات تفرضها المتغيرات. وتجلى ذلك عندما جاءت المطالبات الشعبية والثورات بإصلاح الاوضاع المتردية ،والتي انعكست سلباً على أحوال وظروف الافراد، لكن مع مجيء هذه التعديلات انعكس على أمرين، هما: وضع حكم جديد أو تغيير الاحكام الدستورية أو كلاهما.

لذا، فإنَّ ايَّ تعديلٍ دستوري له أسبابٌ موجبةٌ يجب العمل بها، على انْ تتخذ صيغة ظاهرية هي تحقيق المصلحة العامة، وهذا التّعديل يتأثر بالمناخ الدستوري والبيئة السياسية التي يجب ان تكون ملبية لحاجات حقيقية وديمقراطية لأفراد المجتمع.

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث؛ لكونه يعالج مسائل مهمة يحتاج اليه المجتمع العربي بصورة عامة ومصر بصورة خاصة؛ لأنّ التعديلات الدستورية تأتي دائماً لمعالجة بعض الاهداف منها تحقيق الاستقرار السياسي أولاً ، ثم الموازنة بين عمل السلطات الثلاث داخل الدولة وتقوية عمل السلطة التشريعية بغض النظر عن التسمية التي تتخذها ايَّ دولة، كل ذلك من أجل التقليل من حدوث النزاعات السياسية والاضطرابات الدستورية في حال تغيير نظام الحكم.

ثالثاً: هدف البحث:

يعدُّ الدستور القاعدة القانونية الاسمى داخل الدولة، ولذلك فان التعديلات الدستورية تكون غايتها الاساسية هو إعادة التنظيم القانوني لإدارة نظام الحكم وتفعيل النظام البرلماني كونه الممثل الشرعي والاول لإرادة الشعب والتقليل من تسلط نظام الحكم السائد وتفعيل التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مما يدعو المشرع الدستوري الى وضع قواعد جديدة يضمها الدستور المعدل وبالسبل القانونية المحددة في وضع الدساتير.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170181

رابعاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود تداعيات ومطالبات شعبية لأجراء تعديلات دستورية تواكب تطورات تقدم الشعوب والتخلص من تسلط الحكام على مدى فترات السلطات السياسية المتعاقبة، واشراكهم في اقتراح القوانين او تعديلها.

خامساً: إشكالية البحث:

تتضمن اشكالية البحث التساؤلات الآتية:

1. تحديد ما مفهوم التعديلات والتغييرات التي يمكن ان يتضمنها الدستور؟
2. ماهي الأسباب التي تدعو الى اجراء التعديلات الدستورية؟
3. مدى أهمية التعديلات والتغييرات الدستورية من الناحية الوطنية؟
4. ما هي الآثار التي يمكن ان تترتب على نشوء الدستور الجديد؟

سادساً: منهج البحث:

من أجل الاحاطة بكل جوانب البحث اعتمدنا فيه على المنهج التاريخي والاستقرائي والذي يتضمن دراسة مراحل نشوء الدساتير وكيف تم تغييرها على مدى سنوات الحكم المتعاقبة، ومدى تأثيرها على نشأة الحضارات وعلى افراد الشعب وتحديد تأثير السلطة السياسية وتوافق ادارة وارادة الدولة الجديدة بحسب التعديلات التي اجراها الدستور والتي يجب ان تكون متوافقة لكي يتم ادارة الدولة بالشكل الذي يخدم معه تحقيق مصالح الشعب.

سابعاً: هيكلية البحث:

من اجل الوقوف على تفاصيل البحث، وللإجابة الى التساؤلات التي طرحناها في الاشكالية، تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث، اما المبحث الاول في: مفهوم التعديلات الدستورية واسباب نشؤها، والمبحث الثاني في: اهمية التعديلات الدستورية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، اما المبحث الثالث عن مدى تأثير هذه التعديلات على المستوى الوطني والمستوى الدولي.

المبحث الأول: التعديلات الدستورية (المفهوم - الأسباب)

إنَّ القواعد الدستورية في حقيقتها ماهي إلا انعكاسٌ للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع، فقد تؤثر وتتأثر به، وبما أنَّ هذه الاوضاع هي في تغير مستمر أصبح من الضروري أنَّ تواكب هذه القواعد التطورات المختلفة، ويكون ذلك عن طريق التعديلات القانونية، ولأهمية التعديلات الدستورية لا بد من تناولها بالتفصيل من حيث التعريف وعوامل نشأتها:

المطلب الاول: مفهوم التعديلات الدستورية وعوامل نشأتها

تُعدُّ التعديلات الدستورية في سياقها العام أمرا ضروريا، لأنها تفرض نفسها نتيجة تغير نمط حياة المجتمع من حيث تكييف الدستور مع هذه التغييرات ومواكبة التحديات الجديدة غير المتوقعة من قبل واضعي الدستور.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ولذلك فإن تطوير الدستور يشكلُ جزءاً من الحياة الدستورية الطبيعية، ويمثلُ أهمَّ وسيلة لإجراء أي تغيير في الدساتير دون اللجوء إلى إلغاء الدستور أو تعليقه نتيجة التأثيرات التي يخلفها، خاصة على الواقع السياسي والدستوري.

الفرع الأول: التعديل الدستوري لغة:

إنَّ التعديل الدستوري لغة يعني تعديل الشيء تقويمه، يقال عدله تعديلا فاعتدل، ويأتي أيضاً تثقيف الرماح تسويتها[1]، فإذا مال الشيء قلت عدلته إذ سويته فاستوى واستقام، أو أدخل تعديلات، بُدِّل، غير عدل قانوناً، عدل نصاً، عدل مشروع .

كما يقال عدل الميزان او المكيال: فاعتدل، ويأتي بمعنى التزكية، ويقال فيه: تعديل الشهود او تزكيتهم بوصفه بصفة البعد عن الميل لصالح الخصوم في الدعوى، فيقال: عدّل الشاهد اي: زكّاه ونسبه الى العدالة ووصفه بها، ورجل عدل وعادل، اي: جائز الشهادة، والعدل من الناس: الذي يقبل قوله وحكمه.[2]

إنَّ التعديل في بنية الشيء من حيث الشكل والمضمون هو اجراء بعض التغييرات عليه، زيادة او نقصانا، بالزيادة او النقصان، إذْ يتناسب الظروف الجديدة، لكن إزالة البناء من أساسه وإقامة آخر مكانه لا يحمل معنى التعديل .

الفرع الثاني: التعديل الدستوري اصطلاحا:

أما المعنى الاصطلاحي للتعديل، فينصرف الى مفهوم الحذف والإضافة والاستبدال لنص أو أكثر من نصوص الدستور، فالتعديل عادة ما يطلق على القوانين العادية، أما المراجعة فتكون على عملية التعديل الدستوري، والذي يكون تغيير جزئي لأحكام الدستور. ويمكن القول هنا إنَّ التعديل لا يحمل صفة الالغاء الكلي للدستور؛ لأنَّ الهدف الاساسي منه إيجاد الوسائل المناسبة لكيفية عمل السلطات الثلاث أي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وأيضا حل أي إشكال أو تناقض ممكن داخل النظام السياسي داخل الدولة, والتكيف مع المتغيرات وأفاق المستقبل الجديدة وضبط مسؤوليات السلطات والمؤسسات الدستورية كل ذلك من أجل ضمان تحقيق الاستقرار الامي بين أفراد المجتمع والاستمرارية لعمل النظام السياسي[3].

ويأتي تعريف التعديل الدستوري الى إدخال التغيير على الدستور القائم بإضافة نص أو أكثر اليه أو استبدال نص أو أكثر باخر يخالفه في الاحكام وتأتي أهمية التعديل الدستوري من حيث ان الدساتير لا تتمتع بذات الفترات الزمنية لنفادها، البعض منها لها القدرة على التأقلم مع تطور الاوضاع أما البعض الاخر فلا توجد لديه القدرة على مسايرة تجدد وتغيير الاحداث داخل الدولة[4].

المطلب الثاني: أسباب نشأة التعديلات الدستورية

إنَّ القاعدة العامة المعروفة من الناحية القانونية الدستورية هي: أنَّ نشأة أي قاعدة قانونية مهما كانت طبيعتها إنما هي وليدة ظروف معينة سواء أكانت داخلية أو دولية. فإنَّ تغيرت تلك الظروف وجب تغيير تلك

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

القاعدة، وعليه فالمشرّع القانوني أو الدستوري مطالب بأن يساير التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتكون المسألة أكثر من ذلك حيث تستبدل الدولة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بنظام آخر وفي هذه الحالة فإنَّ هناك تغييراً شاملاً لكل أو أغلب النصوص القانونية، وفي هذا السياق فإنَّ كثيراً من الدساتير عادة ما تحدد الأحكام الخاصة بكيفية وإجراءات تعديلها[5].

ويمكن بيان أسباب التعديل الدستوري بالاتي:

الفرع الأول: إكمال النقص الدستوري

لكلِّ دستورٍ عند صدوره فلابد أنْ يظهر بعد نفاده بعض القصور في بعض أحكامه أما بسبب إغفال تنظيم بعض المسائل من قبل القائمين عليه أو نتيجة لظهورها بعد ذلك, وإكمال القصور عادي جدا في بلاد الديمقراطية والديكتاتورية, وأيضا الدول المتقدمة والدول المتخلفة أيضا والتي تعاني بعض نصوص دساتيرها تعاني بعض النصوص من قصور في صياغتها ,لكن قد لا يكون لتجاوز هذا القصور بفعل سلطة فرد أو مجموعة صغيرة على الحياة السياسية والدستورية داخل الدولة.

الفرع الثاني: مواكبة النص الدستوري للمتغيرات الطارئة على المجتمع والدولة

عندما يشرعُّ الدستورُ، لاسيما الدائم في الغالب لا يحدد له مدة زمنية معينة, لكنه يوضع لتسري أحكامه لفترة غير محددة بخلاف الدساتير المؤقتة التي تسعى الى معالجة وضع دستوري مؤقت ينشأ في أعقاب ثورة أو انقلاب ما، إذ أثبتت التجارب الدستورية للأنظمة ان الدساتير المؤقتة تعد أطول عمرا من الدساتير الجامدة، لأنَّ حركة التطور من المؤكد ستخلق اختلاف كبير بين النص الدستوري والوضع القائم، ويرتبط التعديل لمسايرة المستجدات والتي تكون ضرورية للمحافظة على أمن الدولة واستقرارها.

الفرع الثالث: تغيير طبيعة نظام الحكم من دون الغاء الدستور

ينظمُّ الدستورُ في أغلب مواده جملة من المسائل التي يعد المساس بها إسقاطا رسميا وفعليا للدستور، وإن لم يعلن عن ذلك صراحة خشية قيام أزمة دستورية أو سياسية أو لأيَ سببٍ أخر وربما كانت في مقدمة تلك التعديلات تلك التي تتعلق بنظام الحكم في الدول فالمساس بهذه النصوص يعتبر الغاء للدستور أو انقلابا عليه[6]. ويعطي دستور مصر الاسبق عام 1971 رئيس الجمهورية سلطات واسعة، فأدت الى ضعف سائر سلطات الدولة أمام الرئيس؛ بل وألقت أمام الرأي العام عبأ مضاعفاً إذْ بدأ كأنَّه الأمر الناهي الذي بيده وحده حلّ المشاكل التي عجزت الحكومة عن حلّها، فأصبحت مؤسسات الدولة في يد شخص رئيس الجمهورية أي (شخصنة الدولة) دون أن يقابها أي مسؤوليات[7].

الفرع الرابع: الإصلاح السياسي

يقصد به، تصحيح للأوضاع القائمة بما يسمح لضمان مصالح الافراد، والبلد على حد السواء وبما يتلاءم مع التطورات القائمة والمستقبلية، فهو يعدُّ التخطيط العلاجي للأخطاء والثغرات القائمة في ضوء التطورات الحالية والمتوقعة. إذن فالتعديل الدستوري هو أحد أليات الاصلاح السياسي باعتباره يحقق الإطار والاساس

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

التنظيمي من خلال اصلاح نظام الدولة لضمان تكيفها مع كل المتغيرات وتطوير نظمها وأساليب سياستها تبعا لتطور الاحتياجات والمقتضيات.

كما يعدُّ الدستور الأساس لكل دولة والذي يقوم بتنظيم شكل الحكومة ومتابعة الحقوق الاساسية وضمان التوازن بين السلطات الثلاث فيها أي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية[8]. لذلك قامت الثورة المصرية عام 2011 للتعبير عن الاستبداد السياسي والدستوري الذي ظل ملازما للنظام السياسي وذلك من أجل التعبير عن الغضب على أوضاع مصر[9].

المبحث الثاني: التعديلات الدستورية (الأهمية- المراحل)

إنَّ التعديلات الدستورية تأتي عن طريق مراحل عدة ، فتمرُّ بها الى أنْ تصل الى مرحلة تنفيذها والالتزام بها، ولها أهميةٌ كبيرةٌ في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية:

المطلب الأول: أهمية التعديلات الدستورية

تكمنُ ضرورة التعديلات الدستورية من ناحية تغيير النظام السياسي، ومدى تأثيره على عمل السلطات الثلاث داخل الدولة. وتأتي أهمية التعديل الدستوري؛ كونه يعدُّ من المواضيع القانونية والسياسية التي تحظى أهمية كبيرة, فدائماً ما يكون أحد المطالب الاساسية للمحتجين والمنتفضين وكذلك هو مطلب الكثير من المعنيين بالعمل السياسي، والشأن العام؛ لانَّهم يجدون في الدستور السبب في وصولهم الى هذه الحالة الصعبة التي يعانون منها. فالدستور أساساً هو الوثيقة الاساسية التي تبين شكل النظام وتقوم بترتيب عمل السلطات الثلاث العامة وتحدد اختصاصاتها وتتضمن كذلك الحقوق والحريات للأفراد ويكون إصدار الدساتير من قبل جمعية تأسيسية منتخبة من قبل الشعب لتعبر عن أرائه وطموحاته الواقعية والمستقبلية[10].

الفرع الاول: اهمية التعديلات الدستورية من الناحية الاجتماعية

إنَّ أهمية التعديل الدستوري على النظام الاجتماعي للدولة يكون من خلال تحقيق الموائمة بين نصوص الدستور والاوضاع الاقتصادية المعاصرة بما يتيح حرية اختيار التوجه الاقتصادي للدولة في أطار الحفاظ على حرية النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وكفالة حق الملكية بجميع أشكالها وحماية حقوق العمل فهو يكفل لكل جيل حرية الاختيار النظام الاقتصادي الذي يستجيب لما يستجد من تطورات الحياة العامة بحيث لاتقف نصوص الدستور عائقا دون هذا التطور الذي تفرضه سنة الحياة وطبيعة الاشياء. [11]

وبعد ثورة يناير عام 2011، ظهر ما يسمى باللجان الشعبية، وهي إحدى مظاهر تحقيق الامن الاجتماعي المبني على المواطنة الناشطة، إذْ أسست نتيجة الخوف الذي بدأ يسود بين المواطنين في أثناء الثورة والذي كان نتاج الفراغ الامني الذي تركه انسحاب الشرطة من الشارع وكان الهدف من انشاء اللجان الشعبية التي هي عبارة عن رابطة اجتماعية ينتمي اليها الافراد بفئاتهم، واعمارهم المختلفة، والتي تختص بتقديم المساعدة الطوعية غير الرسمية في ممارسة النشاط الاجتماعي، وأداء أدوار محددة مثل تحقيق الامن والاستقرار داخل المجتمع، ومن النتائج الايجابية لهذه اللجان الشعبية للمجتمع المصري تتمثل في الاتي:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

1. مكافحة الفساد التجاري خصوصا فساد التجار الذين يستغلون الازمات الاقتصادية التي نتجت عن الثورة.
2. محاولة فرض النظام والانضباط واعتماد الرقابة الشعبية على الافراد والجماعات والهيئات الشعبية الاخرى.
3. ملئ الفراغ الذي تركه غياب الدولة من الناحية الامنية ام السياسية ام الاقتصادية ام الثقافية ام الاعلامية.

وبالإضافة الى ذلك فاللجان الشعبية ظهرت عدد من مبادرات المواطنين الجمعية والفردية وكان هدفها تحسين المستويات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المصري والتغلب على التداعيات السلبية للثورة في الكثير من القطاعات في المجتمع، ومن هذه المبادرات إنقاذ البورصة المصرية ومبادرة عودة الشرطة لإعادة الثقة بين الشرطة وافراد الشعب مما يساعد المواطنين لحل مشكلاتهم بأنفسهم بما فيها مشكلاتهم الاقتصادية التي تؤدي الى نوع من الاستقرار السياسي في المناطق الفقيرة والمحرومة من الموارد الاساسية، وعملت أيضا المبادرات الطوعية أيضا للمواطنين بتحقيق(الامن الاجتماعي والاقتصادي)، ويمكن تعريفه من الناحية الاجرائية بأنه: الحالة التي يشعر فيها المواطن بأن انظمة الدولة الرسمية تلبي حاجاته الاساسية خاصة في مجالات الموارد المالية والعمل والسكن والصحة والتعليم. وكذلك زيادة الوعي بالديمقراطية وتعزيز قيمها وتمثل ذلك في الاقبال الكبير للمواطنين على المشاركة والاستفتاء على صياغة الدستور2012[12].

الفرع الثاني: أهمية التعديلات الدستورية من الناحية الاقتصادية

لاشك إنَّ للتعديلات الدستورية أهمية كبيرة في مجال الاقتصاد القومي، فإنَّه لاشك أنَّ للتعديلات الدستورية الأهمية الكبيرة في مجال الاقتصاد القومي، منها تحديد اسعار سعر الصرف للعملة المصرية، ممَّا أدى الى قفزة نوعية في أسعار السلع والوقود والادوية والنقل وغيرها من الخدمات لأفراد المجتمع المصري، وأيضا تفاقم الاوضاع الاقتصادية أكثر من قبل وأدى أيضا الى تآكل الطبقة الوسطى واختفاءها الى حد كبير، فإن السلطات الحكومية تتحمل الاثر الكبير في التدني والتدهور في الاوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية .وهناك عوامل أخرى ترتبط بالأوضاع السياسية في زيادة الانعكاسات السلبية لتلك القرارات على الواقع المعيشي للمصريين من بينها سيطرة النخبوية على فرص العمل المتاحة في الاسواق وسوء توزيع الثروات، والمواد المتاحة على أصحاب المشاريع الصغيرة إضافة الى ذلك زيادة الفساد الاداري والحكومي، وانتشار المحسوبية خصوصا ان الرئيس السيسي ركز منذ توليه السلطة على مشاريع ضخمة تخدم وتصب في مصلحة الطبقات العليا وأصحاب رؤوس الاموال دون الالتفات للطبقات الدنيا في المجتمع، وجميع هذه العوامل لعبت الدور الكبير في تفشي الظواهر الاجتماعية وتدهور الاحوال المعيشية من صحة وتعليم ونقل ومواصلات والسبب في زيادة الامراض وزيادة نسبة التسرب من التعليم وظهور أعداد كبيرة من حالات الانتحار والعزلة الاجتماعية[13].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170181

الفرع الثالث: أهمية التعديلات الدستورية من الناحية القانونية

ارتبط الدستور المصري بعملية أوسع، وهي عملية التحول الديمقراطي، ومراحل الانتقال التي ترتبط بشكل تام بالحالات الثورية في هذا الاطار، ولابد من الاشارة الى إدارة المرحلة الانتقالية ومتطلباتها الاساسية والذي يكون فيها المشهد الدستوري من أهم المشاهد بما يعنيه من أثر خطير وموازن للحياة السياسية.

ومن التعديلات الدستورية التي جاءت مغايرة للوضع السابق للثورة تغير نظرة الدولة للمرأة المصرية ولقضايا المرأة في كافة المجالات، إذْ أقرت التعديلات الدستورية المصرية بخطوات إيجابية نحو إقرار حقوق المرأة والمواطنة وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات التي قامت بها السلطات القضائية، عندما نص الدستور في المادة الاولى منه على ان الدولة تقوم على أساس المواطنة بين الجميع وهذا النص واضح وصريح لصالح المرأة المصرية وفي صراعها للحصول على حقوقها، ونصت أيضا المادة (11) من دستور2014 المعدل على دستور 2012 تنص على أن تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية وفقا لأحكام الدستور وتعمل على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية وعلى النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الادارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وذلك من خلال ان نص المادة المساواة بين الرجل والمرأة في جميع جوانب الحياة.

ومن التعديلات الدستورية أيضاً ما نصّتْ عليه المادة (93) من الدستور المعدل على ما يلي: (تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الانسان التي تصدق عليها مصر وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقا للأوضاع المقررة) وهي أي هذه المادة تعني كافة الاتفاقيات الدولية الي تهتم بحقوق المرأة الت وقعت عليها مصر ويعتبر تعهد الدولة بالحفاظ على تلك الاتفاقيات من الدولة بحقوق المرأة المدرجة في تلك الاتفاقيات بشكل صريح أو ضمني[14].

المطلب الثاني: مراحل التعديلات الدستورية

يمرُّ التعديل الدستوري؛ لأي نظام سياسي بعدة مراحل يتطلب معها التغييرات التي تكون لصالح افراد الشعب وتحقيق متطلباته وهي الغاية الاسمى والاساسية من نشأ وصياغة الدساتير:

الفرع الاول: مرحلة اقتراح التعديل

إنَّ أوَّل ما يتمُّ كتابته وتضمينه في الدستور هو اشكال نظام الحكم ومبدأ الفصل بين السلطات وحيث انَّ اجراءات التعديل الدستوري تكون الدعامة الاولى لتقوية المؤسسات السياسية التي تقود الدولة على بقية المؤسسات الاخرى، ويتم ايضا تقوية مركز السلطة التنفيذية على بقية السلطات سواء كان رئيس الدولة او رئيس الوزراء وهو ما اطلق عليه فقهاء القانون الدستوري ب شخصنة الدساتير في مجال اقتراح أو اقرار التعديل على مواد الدستور. ويكون هذا واضحا عندما يناط اقتراح تعدل الدستور بأعلى سلطة داخل الدولة وهو الاساس بغض النظر عن الاستثناءات التي يمكن ان تطرأ على هذا المبدأ.[15]

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ويمكن أنْ تختلف السلطات التي تمتلك حق اقتراح التعديل الدستوري حسب الانظمة السياسية السائدة: أولاً: توجد مضامين في دساتير الغلبة للسلطة التنفيذية، فتكون لها وحدها حق اقتراح تعديل الدستور، وبذلك تتغلب على بقية السلطات في هذا الحق، ويتمُّ أيضا تقوية مركز السلطة التنفيذية على بقية السلطات سواء كان رئيس الدولة او رئيس الوزراء وهو ما أطلق عليه فقهاء القانون الدستوري بشخصنة الدساتير في مجال اقتراح أو اقرار التعديل على مواد الدستور.

ثانيا: أمَّا النوع الأخر من الدساتير يكون حق اقتراح تعديل الدستور من اختصاص السلطة التشريعية فقط.

ثالثاً: توجد دساتير أيضاً وضعت جهة اقتراح تعديل الدستور مشتركا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما في دستور العراق لسنة 2005 النافذ حيث نصت المادة 126 اولا على حق كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء اقتراح تعديل الدستور في الاحوال العادية.

رابعاً: وفي حالات نادرة بعضهم من الدول الديمقراطية جعلت اقتراح تعديل الدستور منوطاً الى الشعب بشكلٍ مباشرٍ إضافة الى السلطة التشريعية.[16]

الفرع الثاني: مرحلة مناقشة مبدأ التعديل والموافقة عليه

إنَّ المرحلة الثانية تأتي بعد مرحلة اقتراح التعديل هي مرحلة الموافقة على التعديل للدستور، وقد اختلفت الدساتير في مدى صلاحية السلطات للموافق عليه، ومنها عهد الدستور الفرنسي لعام 1793وعام 1848، إذْ اعطى صلاحية الاقرار ، والموافقة على التعديل بهيئة خاصة منتخبة لهذه المهمة بتوافر شروط محددة منها:

1. نسبة خاصة من الحضور، او التصويت.
2. حل البرلمان او اجراء انتخابات جديدة لتشكيل برلمان جديد بتولي مهمة التعديل.
3. اجتماع مجلسي البرلمان في هيئة مؤتمر.

إنَّ الغرض واعطاء الاهمية للبرلمان في هذه المرحلة من التعديل ينبع من كونه الطرف او الجهة الاقرب للنظام السياسي السائد وهو الاكثر معرفة ودراية بالإجراءات والظروف التي يتلاءم معها الموافقة على التعديل.[17]

الفرع الثالث: مرحلة الاقرار النهائي للتعديل

تعدُّ هذه المرحلة الأخيرة من مراحل التعديل الدستوري، وبطبيعة الحال تختلف الجهات التي تقر التعديل بالصيغة النهائية له، فقد يكون عن طريق الشعب الاستفتاء الدستوري واما عن طريق الجهة او الهيئة التي عهد اليها بإعداد مهمة التعديل، وقد يكون عن طريق اعطاء الحق الى رئيس الدولة.[18]

في حين، اتجهت أغلب الدساتير إعطاء الحق في إقرار الصيغة النهائية للتعديل بانتخاب هيئة خاصة؛ لهذا الغرض أو السلطة التشريعية نفسها مع فرض شروط اخرى لهذه المهمة.[19] أما في دستور مصر المعدل في عام 2014، فقد اشترط للموافقة على التعديل النهائي للدستور للشعب باستفتاء عام.[20]

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المبحث الثالث: التعديلات الدستورية المؤثرة على مصر بعد عام 2011 م

تتجلى آثار التعديلات الدستورية من عدة نواحي، منها الناحية القانونية والناحية الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية.

المطلب الأول: آثار التعديلات الدستورية من الناحية القانونية

وفي خلال الفترة الانتقالية من 25 يناير 2011 إلى 8 يوليو 2013 م صدرت في مصر عشرة إعلانات دستورية، كان أكثرها إثارة للجدل الإعلان السابع الذي أصدره الرئيس السابق محمد مرسي في 22 نوفمبر 2012، والذي حمى كافة قراراته وإعلاناته الدستورية من الرقابة القضائية، بالإضافة إلى حماية الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور من أية طعون قد تقدم بشأن بطلان تشكيلها، كما تضمن الإعلان إقالة النائب العام من منصبه وتعيين نائب عام جديد.[21]

ومن التعديلات الدستورية التي جاءت بها الثورة المصرية في عام 2011، هي ما تنص على تغيير بعض مواد الدستور ومنها المادة 139من الدستور والتي تنظم طريق اختيار رئيس المحكمة الدستورية التي تشير في صورتها الحالية الى ان (اختيار رئيس المحكمة ونوابه وأعضاء هيئة المفوضين يكون بناء على قرار الجمعية العمومية لها، ويصدر الرئيس قراراً بتعيينهم)؛ لكن التعديل يتضمن (منح رئيس الدولة سلطة اختيار رئيس المحكمة الدستورية من بين أقدم 5نواب,كما يعينهم نائب رئيس المحكمة), ومن التعديلات الاخرى التي شملت السلطة القضائية إضافة فقرة للمادة 189من الدستور التي تحدد طريقة اختيار النائب العام وتلزم في صورتها الحالية أي الجديدة الاتي(يتولى النيابة العامة نائب عام يختاره مجلس القضاء الاعلى ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية) بينما المقترح يشير الى أنْ (يتولى النيابة العامة نائب عام يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية من بين ثلاثة يرشحهم مجلس القضاء الاعلى)، والتعديل الاخر للسلطة القضائية أيضا في المادة 190من الدستور والتي تنص على ان(مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة يختص دون غيره بالفصل في المنازعات الادارية والدستورية ومراجعة وصياغة مشاريع القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية) والتعديل هو اضافة عبارة (التي تحال اليه) وهو ما من شأنه السماح لمجلس الدولة بمراجعة مشروعات القوانين التي ينظرها البرلمان وفي حال قرر الاخير إحالتها وإنهاء الالزام الذي تنص عليه المادة الحالية بإحالة كل القوانين لمراجعتها وصياغتها[22]، ممَّا يعني ان التعديلات المقترحة يجب ان تحظى بموافقة رئيس الجمهورية كونه الوحيد الذي يدير امر البلاد حسب ما نص عليه دستوريا. ولما كان غياب التوازن بين السلطات الثلاث يمثل عاملا جوهريا في أزمة النظام السياسي المصري وبالأخص هيمنة السلطة التنفيذية على أعمال السلطة التشريعية وضعف استقلال السلطة القضائية كل ذلك أدى الى انتشار الفساد السياسي والاداري على نطاق واسع بالتالي كل ذلك أدى الى تراجع وضعف هيبة الدولة وعدم الانصياع وتطبيق سيادة القانون[23].

في حين ، كان من المفترض أن تعدل التعديلات الدستورية دستور عام 2012، لكن ما حدث أنَّه تحول إلى دستور لا يتوافق في كل الأحوال مع مقتضيات الدستور ومعاييره الديمقراطية في كثير من النواحي، فمن

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

حيث صياغة الدستور، إنَّه صيغ في خضم انقسام حاد لم يشهده المجتمع المصري من قبل، مع إقصاء فئة من المجتمع واستهدافه أمنيا وقضائيا وإعلاميا، ولم يتم الاتفاق على اللجنة المعينة التي صاغته أو على الإجراءات التي اتبعتها اللجنة في صياغته، ولم يخضع مشروع الدستور لنقاش مجتمعي حقيقي. ومن حيث نظام الحكم، ورغم وجود نصوص جيدة في باب الحريات وفصول أخرى، إلا أن هناك مواد أخرى أفرغت المواد الرئيسية في الدستور من محتواها إلى حد كبير. فسلطة الشعب المنتخب ليست نهائية في الدستور، حيث يترأسها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبالتالي فإن إرادة الشعب لم تتوافق مع صياغة الدستور الجديد.[24] كما إن التعديلات الدستورية يجب أن تشمل التشريعات والقواعد القانونية التي من شأنها أن تسهم في إعادة بناء الدولة والمجتمع بالشكل الذي يواكب الدول الديمقراطية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى النحو التالي:

وتترك التعديلات الدستورية العديد من الاثار من الناحية القانونية ومنها:

1. وضع التعديلات الدستورية التي تؤكد على مبادئ المواطنة والمساواة وعدم التمييز بين أفراد الشعب المصري في الحقوق والواجبات.
2. أنْ يكون للأحزاب في التعديل الدستوري الدور الكبير في دعوة الافراد من أصحاب الخبرات الى الدخول الطوعي لها وتوظيف قدراتهم من خلالها بما يفتح أمامهم أفاق المستقبل وتنمية قدراتهم الابداعية مع إزالة كل العقبات التي يمكن أنْ تكون حاجزاً أمام تحقيق انجازاتهم الواقعية والمستقبلية، ويكون ذلك عن طريق فسح المجال أمامهم لأبداء الرأي والمشاركة في صناعة القرار خاصة القضايا التي تخص المصلحة الوطنية.
3. التوسع في اتخاذ المزيد من القرارات السياسية عن طريق السلطة التشريعية وتنفيذها من قبل السلطة التنفيذية والتي من شأنها أن تعمل على أحداث اصلاحات اجتماعية ضرورية ويكون ذلك عن طريق الاصلاح الاجتماعي الذي يهدف الى تحسين الاحوال الاجتماعية في بعض النظم الاجتماعية والاقتصادية وكمثال على ذلك معالجة مظاهر غياب العدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء[25].

بالإضافة الى ذلك، أما عن أثر التعديل الدستوري على السلطتين التشريعية والتنفيذية، فإنَّ الدستور المصري تمَّ تعديله بعيدا عن الدساتير المرنة، وهذا يعني انه يصنف ضمن الدساتير الجامدة، والتي تعدل بإجراءات تختلف عن تعديل القوانين العادية. اذ ان هذه الدساتير تكون بعيدة عن التغييرات المستمرة لضمان قدر من الاستمرارية والاستقرار له، وايضا يتمتع بنوع من الحصانة تجاه السلطتين التنفيذية والتشريعية فلا يكون من حقها التدخل والاعتداء عليه بسهولة سواء اكان بالتعديل أو الالغاء لكن هذه الاجراءات الصعبة للدستور الجامد سرعان ما اختفت أمام إرادة الحاكم أي الفئة المهيمنة على الحياة السياسية في مصر عندما اقتضت

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

مصلحة هذه الفئة للتعديلات الدستورية حيث ان اللجان الفنية التي عدلت الدستور تم اختيارها تكليفها من قبل السلطة الحاكمة بالتالي إن صناعة أو تعديل الدستور تكون من إرادة السلطة التنفيذية الحاكمة، فإذا وضع الدستور يرجع الى إرادة السلطة التنفيذية فإن عملية بناء الدستور ومراجعته بيد السلطة التنفيذية وهي التي تحتكر تعديل الدستور. فعلى الرغم من طبيعة الدستور الجامدة وصرامة الاجراءات المتبعة في التعديل إلا إنَّ الواقع كان غير ذلك فتمَّ خرق هذه القواعد والاجراءات بإتباع قواعد موضوعية وإجرائية في التعديل لا تتسم بالديمقراطية وسرعان ما تم الالتفاف حولها فقد لجأت السلطة التنفيذية الى التعديل في القواعد الدستورية لإطالة مدة بقاء السلطة الحاكمة، واحتكار السلطات لتكون المهيمنة والمسيطرة عليها كذلك التعديلات التي تسمح بتوغل واستحواذ واضح من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية على الرغم من ان القاعدة الدستورية التي تنص على استقلالية القضاء.

وهذا يعني انَّ أثر التعديلات الدستورية في مصر جاءت بعكس ما يقال إنَّ السلطة التي تحترم شعبها دائما تجعل رقابة مشروعية التعديل الدستوري من اختصاص المحكمة الدستورية بالتفسير وتكون بكل الاحوال والظروف مقيدة بالالتزام بنطاق النص الدستوري المراد تعديله أو الاضافة عليه؛ لتشمل تلك التعديلات من الناحية الموضوعية والاجرائية إذْ يتمّ الرقابة الاجرائية في ضوء مدى احترام التعديلات الدستورية للقواعد التي يحددها الدستور لتعديله وذلك لأنه ومن المعلوم أنَّ تعديل النص الدستوري يكون وفق الاجراءات المحددة في الدستور بينما الرقابة الموضوعية عند قيامها بتفسير النصوص الدستورية وأن توضح الغامض منها مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم الخلط بين التفسير والتعديل وهذا الذي لم ترْ فعله السلطة المهيمنة أي السلطة الحاكمة في مصر[26].

المطلب الثاني: آثار التعديلات الدستورية من الناحية الاقتصادية

إنَّ للتعديلات الدستورية أثرٌ كبيرٌ على واقع الحياة الاقتصادية في مصر منها:

1. أن تقوم السلطة التشريعية بوضع قوانين تستمر فيها الحكومة باتخاذ خطوات جادة بخصوص حل مشاكل المجتمع وخاصة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل والحد من البطالة وتقليل أزمة السكن في ضوء الامكانيات المادية المتاحة.
2. القيام بمشاريع معينة تستثمر فيها طاقات أفراد المجتمع وتفيد قدراتهم اللامحدودة والتي تشمل المشاريع الصناعية والزراعية والتكنولوجية وبما ينمي قدراتهم الذاتية والفردية وبما يلبي طموحاتهم المستقبلية
3. العمل على الاستمرار بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على مكافحة الفساد بكل صوره(الاقتصادي، الاداري، السياسي، الاقتصادي) وزيادة الرقابة القضائية على تنفيذ القوانين وتفعيل مبدأ المحاسبة على كل العمال في كافة الدوائر الحكومية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

4. توفير كل الفرص المتاحة والعمل على تنمية قدرات الشباب وتطويرها؛ ,كونهم المحرك الاساسي داخل المجتمع ودوره المؤثر عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك من خلال جعل مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني توفر فرص العمل لهم أي للشباب كل حسب امكانياته وتعليمه.

كما أنَّ التعديلات الدستورية لن يكون لها مردود اقتصادي ايجابي على مصر طالما لم تكن هناك نتائج ايجابية على الجانب السياسي فإنها تزيد من سيطرة واستبداد النظام ومنح المؤسسة العسكرية المزيد من السيطرة على الاقتصاد والسياسة وهو ما يمثل مؤشر خطير على التنمية الاقتصادية مع الدول الاقليمية وان البورصة المصرية شهدت انخفاضا وتراجعا وهو انعكاس لرؤية المستثمرين للوضع السياسي وتأثيره على القطاع الاقتصادي من الناحية الاقليمية[27].

المطلب الثالث: آثار التعديلات الدستورية من الناحية الاجتماعية

أما بالنسبة لواقع المجتمع المصري والتحولات فيه، فكان هناك كثيراً من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ونواحي أخرى تخص الشعب المصري بعد ثورة 25 يناير 2011، إذْ كانت المعاناة الاقتصادية والاجتماعية لنسبة كبيرة من الافراد من جميع الفئات العمرية السبب الذي جعلهم يكونون في مقدمة الفئات التي طالبت بالتغيير وانقلاب 25يناير وهذا يعني انَّ سياسة التغيير في مصر كما هو الحال مع الدول التي شهدت أحداث مماثلة قد جاءت لعدة أسباب وعوامل داخلية(اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية) كان لها الدور الحاسم في تغيير الاحداث والنتائج النهائية، الى جانب العوامل الخارجية لا يمكن التغاضي عنها كان لها من الاهمية في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي وبالنهاية اجتمعت عدة عوامل أدت الى هذا التغيير وجاءت كاستجابة للرأي العام تجاه النظام السياسي بجانب النفوذ للأحزاب والحركات في الواقع المصري وبالتزامن مع تحولات خارجية في الوسط الاقليمي وفي طبيعة التوازنات الدولية أثرت في إعادة صياغة السياسات المصرية الداخلية والخارجية[28].

بالإضافة الى ما تقدم توجد بعض الاثار الاجتماعية منها:

1. في البداية لابد من الاهتمام بشكل دقيق جدا بالعدالة الاجتماعية وترسيخ مبادئها والعمل على تكافؤ الفرص من الناحية الوظيفية والحياتية والسعي الى إزالة كل الفروق بين كافة طبقات المجتمع .
2. تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية والأهلية تجاه جميع أفراد المجتمع من خلال فهم مشاكلهم والسعي الى إيجاد حلول جيدة ومرضية وواقعية لهم.
3. العمل على تخفيف حدة الفقر من خلال التركيز على فئة الشباب والفئات الصغيرة وفهم أسباب الفقر والتي تتجسد من خلال نقص التعليم والمهارات، وعدم توفر الوظائف المناسبة ويكون الحل من خلال تشريع قوانين وأنظمة تعمل مسح جغرافي للأسر الفقيرة ويكون الهدف الأساسي من وراء تشريع مثل هذه الأنظمة والقوانين هو التدريب على العمل ومحو الامية وتوفير فرص العمل المشتركة ما بين

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170181

جميع القطاعات العاملة في الدولة وهي القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العديدة والموجودة داخل الدولة المصرية.

4. صياغة قوانين ترفع من مستوى التعليم من حيث الجودة وزيادة المدخلات الاقتصادية وضرورة تطوير النظام التعليمي، فيجب على قادة الدولة السياسية أن يعملوا على تحقيق توافق أفضل بين مخرجات المؤسسات التعليمية على كافة الاصعدة والمستويات وحسب ما يتطلب حاجات الدولة إليه، وهو الامر الذي يستدعي بإعادة النظر في التوازن في وضع مناهج تعليمية جيدة في مختلف المراحل الدراسية في سبيل رفع جودة التعليم ومخرجاته ومن ثم يساعد الخريجين للالتحاق بالوظائف التي يحتاجها المجتمع والدولة والتي تلبي طموحاتهم من ناحية الدخل الشهري لهم في إعانة عوائلهم وكذلك المكانة الاجتماعية لهم[29].

وضع قواعد للأعلام المصري وكذلك كل من المدارس والجامعات على تكوين الاتجاهات الصالحة والقيم البناءة والهادفة في نفوس أفراد المجتمع لتحل محل الاتجاهات العدائية ما بين أفراد المجتمع حتى يمكن تغيير نظرة المجتمع نحو نفسه والافراد تجاه بعضهم البعض وبما يعزز من قيم التسامح ونبذ التعصب والافكار المتطرفة.

الخاتمة:

يمكن القول، إنَّ التعديلات الدستورية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 لم تأتِ بالشكل الذي تمثله إرادة الشعب والتي جاءت لتغيير الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفساد وانتهاكات حقوق الانسان وانعدام العدالة في توزيع الثروة.

في حين ، شهدت مصر خلال المرحلة الانتقالية تشكيل لجان لأعداد دستور جديد من شأنه ان يمهد لمرحلة انتقالية جديدة بقيام مجلس الشعب والشورى المنتخبين باختيار اعضاء الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور الجديد، واعقب ذلك تغييرات في هذه اللجان الى ان تم اسناد القرار النهائي الى اللجنة التأسيسية الثالثة، وهي لجنة الخمسين والتي عملت على وضع الدستور وانتهت اللجنة التأسيسية من التعديلات وجرى الاستفتاء والموافقة عليه وانشأت عدة حقائب وزارية، والزمت البرلمان الجديد بإصداره قانون للعدالة الانتقالية، بناءً على ذلك توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات وعدة توصيات، وكالاتي:

أولا: الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات، منها:

1. إنَّ التعديلات الدستورية فكسرت حاجزاً دام سنوات عديدة ما بين الحكام وشعوبهم حيث حكمت هذه الانظمة السياسية جبرا ورغما عن شعوبهم فبطشوا وفتكوا بشعوبهم فكانت الطريقة الوحيدة لتثبيت حكمهم هو زرع الخوف في قلوبهم فاستخدموا طرق عديدة منها أجهزة مخابرات وأمن الدولة ليس للتجسس على عدو وانما على أبناء شعوبهم, لكن هذا الحاجز تم تكسيره في فترة قصيرة جدا لينقل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170181

الشعب من مرحلة الخوف الى عدمه وتعتبر هذه النقطة كبيرة وخطيرة في نفس الوقت في طريق التغيير لنهضة أي شعب .

2. إن عملية التغيير وإدخال ثقافة جديدة في مجتمعاتنا ليس بالأمر السهل حيث ان هذه الثورات التي أدت الى التغييرات الدستورية أوجدت أثرا كبيرا من الناحية السياسية والاجتماعية وذلك من خلال تبلور مفهوم جديد وثقافة جديدة في مجتمعاتنا الا وهو إعادة الثقة بنفوس الشعوب ومقدرتهم على تغيير الواقع وخاصة عندما يكون هذا التغيير مطلبا شعبيا وجماهيريا حيث لم يكن سلاح الشعب مدفعية ولا بارود وانما سلاح الكفاح السياسي والصراع الفكري لتغيير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

3. وجدنا ان تغيير الدستور مناط بجهة واحدة فقط الا وهي رئيس الجمهورية وهذا ما يعني ان التسلط والاستبداد بالرأي لا يزال موجودا إضافة الى ذلك إضعاف دور مصر من الناحية الاقليمية والدولية .

ثانيا: التوصيات:

توصلت الدراسة الى توصيات عدة، منها:

1. يجب على المشرع الدستوري أضافة مواد في الدستور تتضمن فرض حظر موضوعي يتعلق بتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة وعدم منحه الى شخص واحد فقط حتى لا تكون السلطة محتكرة من قبل أشخاص معينين ويكون ذلك من خلال تطبيق النظام الديمقراطي داخل مصر.
2. تكون التعديلات الدستورية من حيث اقتراحها والتصويت عليها أمر مشترك مابين جميع السطات على اعتبار انها الممثل الاول والاخير لمطالب الشعب ولا يكون سريا بل معلن أمام كل جهات الدولة.
3. على الدولة إشراك الشعب في الاقتراح للتعديل الدستوري إسوة بالأنظمة الدستورية الديمقراطية بالمعنى الحرفي للكلمة عبر تقديم المقترحات للتعديلات الدستورية لأفراد الشعب والسماح لمن يشملهم الانتخاب أي البالغين السن القانونية بالتصويت على اقتراح التعديل بالقبول أو الرفض حسب ما يراه الشعب ملائما له.
4. جعل التوازن بين السلطات الامر الاول عند تغيير نظام الحكم أي من اولويات التعديلات الدستورية منح السلطة التنفيذية اختصاصاتها وكذا السلطة التشريعية والقضائية بدون أي تدخل من أي جهة حكومية أو حتى من الرئيس نفسه.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع:

(1). أحمد العزي النقشبندي، تعديل الدستور- دراسة مقارنة- مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, ط1, 2006, الاردن, ص13.

(2). نبيلة عبد الفتاح حسنين، الاطار المفاهيمي للتعديلات الدستورية، بحث منشور، المجلد (4)، العدد خاص، مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، الاردن، 2023، ص ص 48- 49.

(3). دنيا زاد سويح، الضوابط الاجرائية والموضوعية للتعديل الدستوري في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2013، ص22.

(4). علي يوسف الشكري ومجموعة كتاب، دراسات حول الدستور العراقي، مؤسسة أفاق للدراسات والابحاث العراقية، ط1، بغداد، 2008، ص133.

(5).محمد الناصر بو غزالة، دوافع التعديل الدستوري، بحث منشور، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 14، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، 2016، ص13.

(6). نبراس المعموري، محنة الدستور وإشكالية التعديل، ط1، العربي للنشر والتوزيع، ، القاهرة، 2015، ص35-36.

(7). خالد السيد محمد، ثورة 25 يناير، القاهرة، دار النهضة المصرية، 2011، ص126.

(8). شامل حافظ شنان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص51.

(9). محمد عمارة، ثورة يناير وكسر حاجز الخوف، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، 2011، ص57.

(10).علي مهدي، ضوابط التعديل الدستوري, مقالة منشورة على شبكة النبأ المعلوماتية، تشرين الثاني 2019، على الرابط الالكتروني التالي:

https://m.annabaa.org

(11). ثروت بدوي، الوجيز في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص132.

(12).سارة البلتاجي، الامن الاجتماعي-الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة، كانون الثاني2016، ص16.

(13).مصطفى العزب، الاثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية في مصر، مقالة منشورة، مركز الجزيزة للدراسات، تشرين الثاني 2018، على الرابط الالكتروني التالي:

https://studies.aljazeera.net

(14).عبد الرحمن صلاح, أثر ثورتي25 يناير و30 يونيو على المشاركة السياسية للمرأة المصرية، المركز الديمقراطي العربي,اكتوبر2016,على الرابط الالكتروني التالي:

https://democraticac.de

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170181

(15). نجماوي خديجة، اجراءات التعديل الدستور كالية لحماية الدستور في النظام الدستوري الجزائري "محدودية النظام الاجرائي لعملية التعديل الدستوري على استقرار الوثيقة الدستورية"، بحث منشور في مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بو نعامة، الجزائر، المجلد1، العدد1، 2019، ص161.

(16). حنان القيسي، النظرية العامة في القانون الدستوري، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2015، ص218.

(17). عبد الله خلف الرقاد، مشعل محمد الرقاد، تعديل الدستور، بحث منشور في مجلة دراسات وابحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد8، العدد24، الجزائر، 2016، ص156.

(18). محمد الخامس بن ناصر، محمد التجاني حاج سعيد، التعديل الدستوري في الجزائر واثره على مكانة السلطة التشريعية 1996-2008، بحث لنيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وادارية، 2013، ص309.

(19). محمود ياسين محمود النمروطي، العملية السياسية وعلاقتها ببناء الدستور(دراسة مقارنة بين الدستور الاردني والمصري والكويتي والقانون الاساسي الفلسطيني)، بحث منشور في مجلة جامعة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية، جامعة الزيتونة الاردنية، المجلد2، العدد2، الاردن، 2021، ص135.

(20). نفيسة بختي، التعديل الدستوري بين العوائق والحلول، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلقايد –تلمسان، الجزائر، 2016، ص57.

(21). عبد الله خليل، خريطة العدالة الانتقالية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011: المسار- التحديات- السياسات، دار الكتب المصرية، مصر، 2015، ص48.

(22).محمد نبيل حلمي، التعديلات الدستورية تشغل الساحة السياسية في مصر، جريدة الشرق الاوسط، 16 شباط 2019، العدد14690، على الرابط الالكتروني التالي:

https://aawsat.com

(23). حسنين توفيق ابراهيم، النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات، اب2011، على الرابط الالكتروني التالي:

https://studies.aljazeera.net

(24). عبد الفتاح ماضي، عثرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2020.

(25).إبراهيم إسماعيل عبده، التحولات الاجتماعية ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي: دراسة حالة مصر خلال الفترة من 2011 -2018، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 14، لبنان، 2018، ص115.

(26).أحمد البهائي، مشروعية التعديلات الدستورية، مقالة منشورة على موقع العربي الجديد، أيار2019، على الرابط الالكتروني التالي:

https://www.alaraby.co.uk/

(27).عبد الله المصري، سيناريوهات مستقبل مصر بعد إقرار التعديلات الدستورية، موقع عربي21، القاهرة، على الرابط التالي:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0170181

https://arabi21.com/

(28). ريم محمد موسى، الثورات ومستقبل التغيير السياسي، المؤتمر الدولي السابع عشر: ثقافة التغيير الابعاد الفكرية والعوامل والتمثيلات، جامعة فيلادلفيا، الاردن، ت2 2012، ص ص 2-4.

(29).الحسين حامد محمد، أزمة القيم في ظل الربيع العربي.. الواقع وسيناريوهات المستقبل، مركز أفاق للدراسات والبحوث، 2011، على الرابط الالكتروني التالي:

https://aafaqcenter.com

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0